

عدم إتاحة إمكانية الوصول هو نوع من أنواع التمييز

في مجتمع متاح به إمكانية الوصول يُمكن للجميع المشاركة على قدم المساواة بغض النظر عن قدراتهم الوظيفية. ويتعلق الأمر على سبيل المثال بأن يكون الشخص قادراً على التعلم والعمل والسفر وإنجاز المسائل المختلفة. إلا أنه يوجد بعض العوائق في كثير من الأحيان. ويهدف حظر التمييز الذي يكون في هيئة عدم إتاحة إمكانية الوصول المنصوص عليه في قانون مكافحة التمييز إلى المساهمة في مجتمع متاح به إمكانية الوصول.

ما الذي ينص عليه القانون؟

إن عدم إتاحة إمكانية الوصول تعني في قانون مكافحة التمييز أن يتم التمييز ضد الأشخاص الذين يعانون من إعاقات من خلال عدم قيام أحد الأنشطة/المرافق - على سبيل المثال مكان للعمل أو مدرسة أو متجر - باتخاذ التدابير المعقولة لكي يتمكن الشخص من أن يكون في وضع مماثل مع الأشخاص الذين لا يعانون من هذه الإعاقة. فالتمييز في المعاملة هنا يعني ببساطة التعامل بشكل غير عادل، وفقدان ميزة ما، أو أن يتم وضع الشخص في وضع أسوأ.

ما هي تدابير إمكانية الوصول التي يُمكن أن يتعلّق بها الأمر؟

من أمثلة التدابير التي يُمكن اتخاذها، توفير الأدوات التي يحتاج إليها الشخص لكي يتمكن من حضور الحصص المدرسية أو لكي يتمكن من العمل، أو أن يتم تسوية العتبات الموجودة في المرافق المختلفة أو قراءة قائمة الطعام في أحد المطاعم للأشخاص الذين يحتاجون إلى ذلك.

ويتعلق الأمر بأن يكون الشخص الذي يُعاني من إعاقة قادراً على المشاركة في النشاط، حتى وإن كان من غير الممكن أن يحدث ذلك بنفس الطريقة التي تحدث مع الآخرين.

ما الذي تشمله تلك القاعدة؟

لدى الأشخاص الذين يُعانون من إعاقة الحق في وضع شروط معينة فيما يتعلق بإمكانية الوصول، في العمل والمدرسة وفي قطاع الرعاية الصحية والطبية، والمتاجر والمطاعم إلى جانب أماكن أخرى.

فالشخص المسؤول عن النشاط - على سبيل المثال رب العمل أو المسؤول الرئيسي عن المدرسة أو صاحب المتجر - ينبغي أن يقوم باتخاذ تدابير معقولة لجعل النشاط متاحاً للشخص الذي يُعاني من إعاقة.

ما هي المجالات المشمولة؟

يسري حظر التمييز في شكل عدم إتاحة إمكانية الوصول في كافة القطاعات المجتمعية التي يغطيها قانون مكافحة التمييز في الوقت الحالي، باستثناء الحالات التي يتم فيها تأجير أو بيع العقارات. وهو يسري في

- الحياة العملية
- نظام التعليم
- الرعاية الصحية والطبية (بما في ذلك شركات الرعاية الصحية الخاصة)
- الخدمات الاجتماعية
- اتصالات الأفراد بالسلطات (المعاملة)
- سراء السلع والخدمات

ما معنى أن تكون التدابير معقولة؟

ينبغي على الشخص المسؤول عن النشاط اتخاذ تدابير معقولة لإمكانية الوصول. ما هي التدابير المعقولة؟ لا يُمكن الإجابة على السؤال بشكل عام بل يتوقف ذلك على الظروف في كل حالة على حده.

وأساس التقييم هو متطلبات إمكانية الوصول الواردة في قوانين وقواعد أخرى. وقد يشمل ذلك، على سبيل المثال، قانون بيئة العمل أو قانون المدارس أو قانون التخطيط والبناء. وإذا لم تكن هناك تلك المتطلبات، فإن الأمر يتعلق فقط بتدابير إمكانية الوصول. ومن أمثلة ذلك نقل البضائع في أحد المتاجر أو مرافقة مسافر في أحد وسائل النقل العام.

عندما نقوم بتقييم ما هو معقول فإن الأمر يتعلق أيضاً بالظروف العملية والاقتصادية الخاصة بالنشاط. كما يتم الأخذ في الاعتبار أيضاً المدة وشمولية العلاقة بين الفرد والنشاط. فعلى سبيل المثال قد يُعتبر من المعقول أن يتطلب الكثير عند الحصول على وظيفة وعند ارتياد الدورات والبرامج التعليمية الطويلة أكثر مما يكون عليه الحال في الاتصالات القصيرة.

من الأرض إلى السقف

إن الامتثال للقانون وعدم الإخلال بحظر التمييز في شكل عدم إتاحة إمكانية الوصول هو الحد الأدنى. يُمكن أن نقول أن هذا يُمثل الأرض. وللوصول إلى السقف - أي أن يكون النشاط متاحاً بالكامل للأشخاص ذوي الإعاقات - فإن الأمر يتطلب المزيد من الإجراءات. إن العمل من أجل مجتمع يمكن الوصول إليه هو العمل من أجل الشمولية والاستدامة وحقوق الإنسان. ومن إحدى الطرق هي محاولة تهيئة النشاط لكي يكون متاحاً لكبير عدد ممكن من البداية.

Detta är en översättning till arabiska av DO:s informationsblad "Bristande tillgänglighet är diskriminering".

أمين المظالم لشؤون التمييز
(Diskrimineringsombudsmannen - DO)
www.do.se
Box 4057, 169 04 Solna
هاتف 08 - 120 20 700
البريد الإلكتروني do@do.se